«الشال»: حجم سيولة السوق في آخر 4 شهور يقارب 2 ونصف مليار

28.4 مليون دينار..قيمة التداول اليومي للسوق في إبريل

أكد تقرير «شال» ان سيولة السوق خلال شهر أبريل 2014 حققت معدلا لقيمة التداول اليومي بحدود 28.4 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت سيولته ارتفاعا بسيطا، بلغ نحو 1 في المئة مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر مارس 2014. وأضاف السوق سيولة بنحو 625.6 مليون دينار كويتي خلال شهر ابريل 2014، ليصل حجم سيولة السوق في اربعة شهور إلى نحو 2.498 مليار دينار كويتي. وفقد المؤشر السعري في شهر أبريل نحو 2.2- في المئة مقارنة بإقفال شهر مارس عام 2014، بينما كسب المؤشر الوزني نحو 1.6 في المئة ، للفترة نفسها، وذلك مؤشر على استمرار انحياز سيولة السوق نحو الشركات الثقيلة لثلاث شهور متتالية، وإن لازال هناك استمرار في انحراف سيولة السوق إلى المضاربة غير الصحية.

وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، نلاحظ انحسار ملحوظ في انحراف السيولة، رغم استمرارها بشكل غير مبرر، فقد استحوذت تلك الشركات على نحو 68.8 في المئة أو ما قيمته نحو 1.718 مليار دينار كويتي من سيولة

السوق، ومثلت نحو 57.2 في المئة من إجمالي قيمته. وانخفض عدد شركات المضاربة ضمن العينة إلى 19 شركة، ويتضح انها استحوذت على 43.1 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 740.4 مليون دينار كويتي، بينما قيمتها السوقية لا تمثل سوى 2.8 في المئة من إجمالي قيمة شركات السوق.

هذا الانخفاض في التركيز على شركات المضاربة امتد إلى معدلات دوران أسهمها وإن ظلت عالية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف وبحدود 7.7 في المئة لشهر ابريل من العام «23 في المئة على اساس سنوي»، وضعيف حتى لعينة الـ 30 شركة الأعلى سيولة وبحدود 9.2 في المئة «27.6 في المئة على اساس سنوي»، وبلغ للشركات الـ 19 نحو 81.4 في المئة «244.2 في المئة على اساس سنوي». وبلغ لأعلى شركة نحو 235.6 في المئة ولثاني اعلى شركة 230.4 في المئة ولثالث أعلى شركة 215.3 في المئة ، وتظل رغم ارتفاعها الكبير لو حسبت على أساس سنوي، أدنى بكثير من معدلات دوران هذه العينة من الشركات في عام 2013، وهو تطور صحي إن استمر.

السكان والعمالة - ديسمبر 2013

تفيد آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية بأن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 3.965 ملايين نسمة، في نهاية عام 2013، وزاد إجمالي عدد السكان، خلال النصف الثاني، بنسبة 1.9 في المئة ، مقارنة بزيادة بلغت 1.8 في المئة ، خلال النصف الأول. وزاد إجمالي عدد السكان، في نهاية عام 2013، بنسبة 3.7 في المئة ، عن مثيله المسجل في نهاية عام 2012. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 3.4 في المئة ، في عام 2012، مقارنة بنحو 3.2 في المئة ، و2.8 في المئة ، و1.3 في المئة في الأعوام 2011 و2010 و2009، على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة، خلال العام 2013، نحو 141.3 الف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 30.1 الف نسمة، بمعدل نمو نسبته 2.5 في المئة ، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.242 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين، في جملة السكان، من نحو 31.7 في المئة ، في نهاية عام 2012، إلى نحو 31.3 في المئة ، وبفوق عدد الإناث الكويتيات، البالغ نحو 631.9 الفا، عدد الذكور، البالغ نحو 610.5 الفا في المقابل. وزاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 111.2 الف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 4.3 في المئة ، ويعتبر أعلى معدل نمو منذ عام 2008، ليبلغ عددهم نحو 2.723 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات 2004-2013، بلغ نحو 4.7 في المئة.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.371 مليون عامل، أي ما نسبته 59.8 في المئة من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 33 في المئة من إجمالي عدد السكان الكويتيين. ومن الملاحظ ان نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، بلغت نحو 72 في المئة. وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 17.4 في المئة ، في عام 2012، إلى 17.3 في المئة في عام 2013. وارتفعت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 46.9 في المئة نهاية عام 2013، بعد أن كانت عند 46.4 في المئة ، في نهاية عام 2012، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 28.5 في المئة. وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال عام 2013، بنحو 10.9 آلاف عامل ليبلغ عددهم نحو 410.3 آلاف عامل. وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو 309.4 آلاف عامل، أي ما نسبته 75.4 في المئة ، مرتفعا من نحو 303.6 آلاف عامل، في نهاية عام 2012. بينما تم استيعاب نحو 5.863 وظيفة لكويتيين خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نمو بلغت 7 في المئة ، وتحتاج هذه النسبة إلى بعض التدقيق، لأنها قد تعطي مؤشرا غير دقيق، فلازالت بعض النظم متلكئة ومعها بعض العمالة غير الحقيقية وبعقود وهمية.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - إبريل 2014

بانتهاء شهر أبريل، انتهى الشهر الرابع لعام 2014، ومازال أداء أسواق المال في العينة بشكل عام موجب، وارتفع عدد الأسواق في المنطقة الموجبة من 10 إلى 11 سوقا إذا استثنينا هبوط المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية إلى المنطقة السالبة. وفي المنطقة السالبة، عمق كل من السوق الياباني والسوق الصيني خسائرهما، وبينما خرج منها سوقا ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، دخلها سوق مسقط بخسائر بحدود 1.6- في المئة مقارنة بمستواه بنهاية العام الفائت.

أقوى أداء في شهر أبريل حققه سوق دبي بإضافة نحو 13.7 في المئة إلى مكاسبه، لتبلغ مكاسبه منذ بداية العام نحو 50.1 في المئة إضافة إلى نحو 107.7 في المئة حققها في عام 2013. وتحقق ذلك رغم بعض الضعف وبعض التذبذب في الأداء في نهاية شهر ابريل. تاني أعلى المكاسب في شهر ابريل حققها السوق القطري بإضافة نحو 8.9 في المئة ليزيح سوق أبوظبي عن الترتيب الثاني بعد إن ارتفعت مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 22.1 في المئة رغم تعرضه لنفس موجة التذبذب في نفس الفترة مع سوق دبي. واللافت للانتباه هو تصدر أسواق أبوظبي والبحرين والسعودية للمراكز من الثالث إلى الخامس في مستوى أداء أسواق العينة، بمكاسب 17.4 في المئة و14.3 في المئة و12.3 في المئة للأسواق الثلاثة على التوالي منذ بداية العام. وحتى لو حسبنا أداء الأسواق الخمسة بدءا من تاريخ 2014/03/04 اي تاريخ بدء أزمة سحب السفراء حتى نهاية شهر ابريل، تظل الأسواق الخمسة محتفظة بأدائها الموجب كما في الجدول رقم «1»، اي بصدق ما ذكرناه منذ بداية أزمة سحب السفراء بأن لا أثر لها على أداء تلك الأسواق.

ما يستحق المتابعة هو ما تعكسه قراءة مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية، وبعيدا عن الأمر المعيب في تقديم مؤشرات السوق الرسمية الصادرة عن نفس الجهة لقراءتين متعاكستين عن أداء نفس السوق، يبقى التباعد في قراءتي المؤشر الوزني عن المؤشر السعري لصالح الوزني، تطور صحي. فأداء سوق الكويت للأوراق المالية وفقا لقراءة المؤشر الوزني يأتي سادسا ضمن 14 سوقا في المكاسب منذ بداية العام، محققا نموا بنحو 8.6 في المئة ، بينما تقع قراءة المؤشر السعري في المنطقة السالبة بخسائر بنحو 1.9- في المئة. ذلك صحي لأن قراءة المؤشر الوزني هي الصحيحة وهي أقرب إلى ارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة البالغة نسبته نحو 5.5 في المئة منذ بداية العام، وهو صحي لأنه يعني تحولا في تفضيلات المتعاملين إلى الشركات الثقيلة، أو على الأقل انخفاض حدة المضاربة الضارة.

وتشير التوقعات إلى أن شهر مايو قد يكون قريبا من أداء شهر أبريل، أي أنه أداء موجب بشكل عام، ولكن هامش المخاطرة أعلى بكثير، ففي الأسواق الرابحة حصل بعض الشرود في أواخر شهر أبريل في بعض أسواق الإقليم، إلا أنه تم تجاوزه. ولازالت المخاطر السياسية على ساحة العالم قائمة بسبب الأزمة الأوكرانية، ولازال الجدل قائما حول استحقاق موعد الانسحاب من دعم الأسواق بطبع النقود، لذلك، ما لم يعتقد المتعاملون في أسواق الإقليم بأن التصحيح بات مستحقا وهو مستحق، وما لم تتطور إلى الأسوأ أزمة أوكرانيا على المدى القصير، يبقى القلق قائم على المدى المتوسط -بضعة شهور- في أسواق كل العينة.

نتائج بنك الخليج - 31 مارس 2014

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا، بعد خصم -الضرائب-، بلغت نحو 8.7 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 794 الف دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10 في المئة ، مقارنة بنحو 7.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013.

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك نحو 41.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع قارب نحو 2.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.9 في المئة ، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، عندما بلغت نحو 39.2 مليون دينار كويتي. ويعزى ذلك للارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.3 في المئة ، وصولا إلى 28.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 27.3 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2013، وارتفاع بند أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو 3.4 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى 3.9 ملايين دينار كويتي مقارنة مع 425 الف دينار كويتي في الربع الأول من عام 2013. بينما انخفض بند صافي أتعاب وعمولات بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 6.1 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 7.5 ملايين دينار كويتي، وانخفض أيضا بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 2.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 3.4 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 17.9 مليون دينار كويتي، مقابل 16.2 مليون دينار كويتي، في الربع الأول من عام 2013. نتيجة ارتفاع بند مصروفات أخرى بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 5.2 ملايين دينار كويتي، مقارنة مع 3.7 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2013. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 216 الف دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 1.5 في المئة لتصل إلى 14.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.7 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2013. وارتفع هامش صافي ربح البنك إلى 21.9 في المئة ، مقارنة بنحو 20.3 في المئة للربع الأول من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 240.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 4.8 في المئة ، ليصل إلى نحو 5.305 مليارات دينار كويتي خلال الربع الأول من العام الحالي، مقابل نحو 5.065 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2013. بينما ارتفعت الموجودات للبنك بنحو 339.9 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 6.8 في المئة ، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2013، حيث بلغت نحو 4.966 مليار دينار كويتي.

وارتفع بند القروض والسلف للعملاء بنسبة 2.7 في المئة ، أي ما قيمته 91 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3.452 مليار دينار كويتي «65.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 3.361 مليار دينار كويتي «66.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2013. وارتفع إجمالي القروض بنحو 8.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.2 في المئة ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2013، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 3.444 مليارات دينار كويتي «69.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، وخفض البنك نسبة القروض غير المنتظمة من 6.5 في المئة ، خلال الربع الأول من عام 2013 إلى ما نسبته 5.4 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، ولازالت أعلى من المعدل العام الذي ذكره محافظ بنك الكويت المركزي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 235.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.1 في المئة لتصل إلى نحو 4.817 مليارات دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2013، بينما حققت ارتفاعا بنحو 312.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 6.9 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، من نهاية الربع الأول من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، كلها، قد سجلت ارتفاعا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات «ROA»، ارتفاعا طفيفا، ليصل إلى نحو 0.7 في المئة ، مقابل 0.6 في المئة ، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال «ROC»، ليصل إلى نحو 12.6 في المئة ، قياسا بنحو 11.8 في المئة . وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE»، ليصل إلى 7.2 في المئة ، بعد أن كان عند 7 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2013، بينما حافظ البنك على ربحية السهم الواحد «EPS» ثابتة، حين بلغت نحو 3 فلوس، للفترتين، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 29.3 مرة مقارنة بنحو 35.3 مرة، للفترة نفسها من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 2.1 مرة، مقارنة بنحو 2.4 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

البيان	2014/03/31 (ألف دينار كويتي)	2013/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الأصول	5,305,491	4,965,552	339,939	6.8%
مجموع المطلوبات	4,817,280	4,505,197	312,083	6.9%
حقوق الملكية	488,211	460,355	27,856	6.1%
مجموع الإيرادات التشغيلية	41,508	39,207	2,301	5.9%
مجموع المصروفات التشغيلية	17,892	16,211	1,681	10.4%
المخصصات	14,473	14,689	(216)	-1.5%
الضرائب	414	372	42	11.3%
صافي الربح	8,729	7,935	794	10.0%
المؤشرات				
**العائد على معدل الأصول	0.7%	0.6%		
**العائد على معدل حقوق الملكية	7.2%	7.0%		
**العائد على معدل رأس المال	12.6%	11.8%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	3.00	3.00	0.0	0.0%
إقفال سعر السهم (فلس)	370	405	(35)	-8.6%
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	29.3	35.3		
*مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.1	2.4		

المؤشرات المالية المنتهية في 21 مارس 2014 محسوبة على أساس سنوي

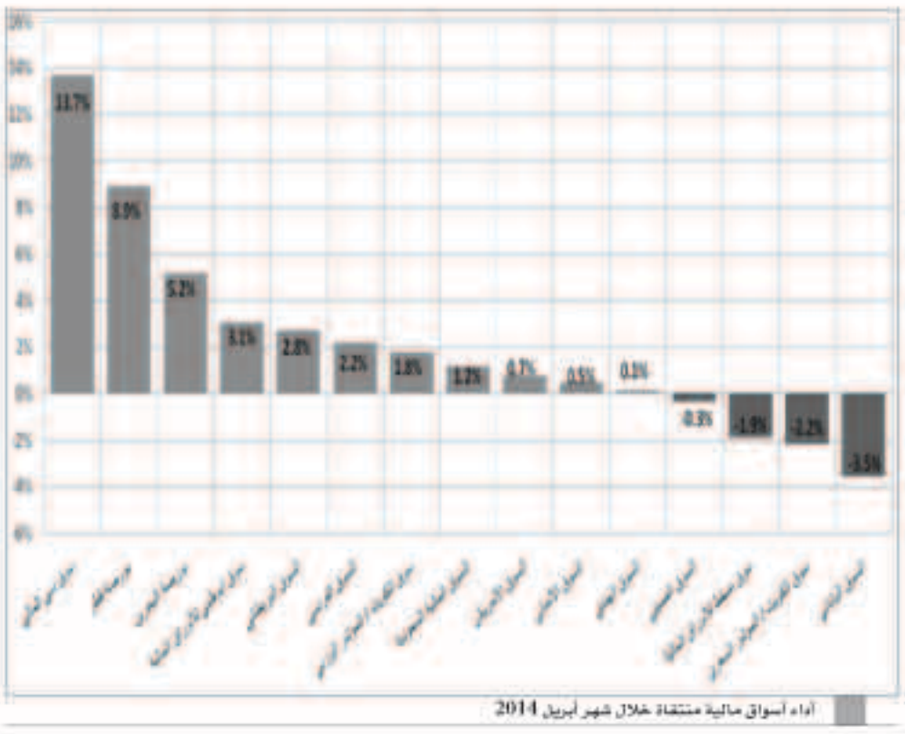

أداء أسواق مالية منتقاة خلال شهر أبريل 2014

- إجمالي عدد السكان في الكويت يبلغ نحو 3.965 ملايين نسمة، ونسبة العاملين الكويتيين تنخفض
- ارتفاع عدد الأسواق في المنطقة الموجبة من 10 إلى 11 سوقاً خلال شهر أبريل
- جملة الإيرادات التشغيلية لبنك الخليج تصل نحو 41.5 مليون دينار في الربع الأول
- أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الأخير.. مختلط

رسم بياني يوضح تعداد السكان و العمالة في الكويت 2004-2013

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض كل من مؤشر الكمية المتداولة ومؤشر عدد الصفقات وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع مؤشر القيمة المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 494 نقطة وبانخفاض بلغ قدره 0.7 نقطة، أي ما يعادل 0.1 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 39.3 نقطة، أي ما يعادل 8.6 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

اسم الشركة	يوم الخميس 2014/05/08	يوم الخميس 2014/05/01	التغير %	التغير إقفال 2013	التغير %
1 بنك الكويت الوطني	475.7	470.8	1.0	404.9	17.5
2 بنك الخليج	282.5	286.4	(1.4)	276.4	2.2
3 البنك التجاري الكويتي	483.7	500.2	(2.9)	538.4	(9.5)
4 البنك الأهلي الكويتي	281.5	294.6	(4.4)	288.1	(2.3)
5 بنك الكويت الدولي	317.8	321.3	(1.6)	307.4	3.4
6 بنك برقان	494.8	502.1	(1.5)	476.3	3.9
7 بيت التمويل الكويتي	517.2	517.2	0.0	466.4	10.9
8 بنك بوبيان	1,509.0	1,529.2	(1.3)	1,282.4	17.7
مجموع البنوك	515.4	517.4	(0.4)	461.5	11.7
9 التسهيلات التجارية	194.9	194.9	0.0	198.5	(1.8)
10 الاستثمارات المالية الدولية	510.6	502.5	1.6	802.4	(36.4)
11 الاستثمارات الوطنية	191.3	196.3	(2.5)	201.3	(5.0)
12 مشاريع الكويت الاستثمارية	1,671.3	1,649.0	1.4	1,315.8	27.0
13 أسواق المناخ والاستثمار	73.8	75.2	(1.9)	90.2	(18.2)
قطاع الاستثمار	488.7	484.8	0.8	446.7	9.4
14 الكويتية للتأمين	40.6	41.7	(2.8)	43.9	(5.2)
15 الخليج للتأمين	313.6	307.9	1.9	313.6	0.0
16 الأهلية للتأمين	172.7	174.6	(1.1)	180.2	(4.2)
17 أربيا للتأمين	93.4	96.9	(3.6)	93.4	(7.0)
قطاع التأمين	133.3	133.9	(0.4)	137.4	(3.0)
18 عقارات الكويت	137.9	154.3	(10.6)	159.2	(13.4)
19 عقارات المتحدة	232.5	240.6	(3.4)	240.6	(3.4)
20 مرابحة العقارية	309.0	316.9	(2.5)	305.1	1.3
21 مساهمة العقارية	1,473.8	1,473.8	0.0	1,615.3	(8.7)
22 وازرا الكويت العقارية	29.0	30.4	4.8	40.1	(24.2)
القطاع العقاري	236.8	244.1	(3.0)	252.6	(6.2)
23 صناعات الوطنية	212.7	217.0	(2.0)	199.1	6.8
24 الكويتية لصناعة الأنابيب النفطية	42.8	42.8	0.0	42.8	0.0
25 صناعات الكويت	655.2	655.2	0.0	550.2	19.1
26 صناعات الكيرة والخزف	108.2	108.2	0.0	103.2	4.8
27 الخليج للكابلات	307.8	307.8	0.0	339.7	(9.4)
28 مقاولات والخدمات النفطية	96.4	96.4	0.0	98.7	(2.3)
القطاع الصناعي	249.1	250.9	(0.7)	237.3	5.0
29 السينما الكويتية	346.1	377.5	(7.4)	621.4	(12.1)
30 فنادق الكويتية	84.7	84.7	0.0	82.5	2.7
31 ممتلكات العقارية	2,896.3	2,780.9	3.8	2,428.8	18.8
32 واجهات المتطورة - ريم	1,321.8	1,321.6	0.0	1,415.2	(6.6)
33 أسمنت الفجيرة الوطنية	41.3	41.8	(1.2)	47.6	(13.2)
قطاع الخدمات	1,325.4	1,310.2	1.2	1,306.9	1.4
34 فنادق وشركة العوازم	203.3	205.0	(0.8)	208.3	(2.4)
35 أولى الصفا	83.9	86.9	(3.5)	88.0	(4.7)
36 أسمنت السريع	51.3	54.7	(6.2)	52.7	(2.7)
37 الكويتية للأغذية (المريقب)	2,759.0	2,739.3	0.7	2,483.3	11.1
قطاع الأغذية	950.6	946.2	0.5	865.3	9.9
38 صناعات الكرة	169.8	161.8	5.0	358.0	4.4
39 بيت الطبخ	451.6	451.6	0.0	427.4	5.7
40 بيت الـ 10 الكويتي	721.1	713.7	1.0	676.9	6.5
الشركات غير الكويتية	258.7	257.3	0.5	250.2	3.4
المؤشر العام	494.0	494.7	(0.1)	454.7	8.6

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت